

القوى المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية الروسية فيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٩١**م.م. لمى مطير حسن****كلية الآداب / جامعة واسط****مقدمة**

طوى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ مرحلة جديدة من الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وغير الأوروبيين ولم يكن الصراع باردا دائما بل تخللته حروب دامية كثيرة في أوروبا والشرق الأوسط وكان سقوط الاتحاد السوفيتي ذروة مرحلة قديمة وبداية مرحلة جديدة غيرت موازين القوى في العالم كله.

يحاول البحث إن يركز على الشق المتعلق بالتغيرات الطارئة التي شهدتها الحياة السياسية الروسية على المستوى الداخلي محاولين تتبع مسار التحول الديمقراطي البطيء الذي شهدته روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

إن البحث ركز على الحياة السياسية في روسيا وطبيعة القوى المؤثرة عليها من ناحية الجيش والصحافة والإعلام والنخب السياسية والاقتصادية والكنيسة حيث تطرقنا الى تبؤ الزعيم فلاديمير بوتين سدة الحكم كعلامة فاصلة في التاريخ السياسي الحديث لهذه الدولة ومما أحدثه هذا الزعيم من إصلاحات هيكلية على المستويين الداخلي والخارجي .

البحث يتكون من مبحثين، تناولنا في المبحث الأول أهمية روسيا وموقعها الاستراتيجي وكذلك البنية المؤسساتية التي يتركز عليها النظام السياسي وطبيعة الحكم والعلاقة بين السلطات الثلاثة، كما تطرقنا الى علاقة الأحزاب بالنظام السياسي ومدى مساهمتها في تشكيل نمطية الحياة السياسية الروسية.

المبحث الثاني تناولنا فيه تطور الحياة السياسية والقوى المؤثرة فيها حيث تناولنا في المطلب الأول الحياة السياسية قبل وبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين لسدة الحكم حيث أوجزنا بصورة مختصرة عن أهم إنجازات بوتين ومحاولة السيطرة على مقاليد الحكم وحل المشكلات التي واجهت بوريس يلتسن. أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا الى أهم القوى الداخلية المؤثرة على الحياة السياسية الروسية ومنها الجيش والصحافة و... الخ، محاولين معرفة اختصاص كل واحد ومدى تأثيره على الحياة السياسية الروسية.

المبحث الأول:- طبيعة النظام السياسي في روسيا الاتحادية**المطلب الاول:الواقع الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي**

تمثل روسيا جسرا بين قارتي أوروبا واسيا يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر اخوتسك وبحر اليابان ومن الغرب تحدها بيلاروسيا ولاتفيا وخليج فيلندا والنرويج و اقليم كالينينغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبيريا وبحر تشوكوتكا وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان

واذربيجان وجورجيا والبحر الأسود وتجاوزها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية و بهذا تتاخم روسيا ١٦ دولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن هنا يتبين موقعها الجيوستراتيجي.

كما تقع في روسيا اكبر بحيرة من الماء العذب في العالم تمتد على طول ٦٠٠ كلم ويبلغ عمقها نحو ١٦٤٠ م كما تتمتع باكبر احتياط بوكسيت في العالم واكبر مخزون غاز وثاني اكبر احتياط من اليورانيوم وثالث أو رابع اكبر مخزون نفط فضلا عن احتياطيات كبيرة من الفحم والذهب والألماس والخشب، إذ تعد البلد الوحيد في العالم الذي تحتوي صخوره جميع المعادن الضرورية للبرامج الفضائية وهي معادن تبيعها الى جانب اليورانيوم المخصص الى الولايات المتحدة^١.

خلق انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فراغا في القوة لمركز اوراسيا وادى ذلك الى تراجع حدود روسيا مع الغرب بشكل كبير وتقلص مجال نفوذها أيضا. إذ إنه مع نهاية كانون الأول ١٩٩١ دخلت روسيا الاتحادية عهد الاستقلال الكامل معترفة بالإخلال الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب تحت ضغط تردي الوضع الاقتصادي بعد أن قدمت مجموعة من التنازلات الى الولايات المتحدة الاميركية على أمل مساعدتها ، منها إعلان الالتزام بالديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر وخفض الترسانة النووية ووقف التجارب النووية^٢.

وعلى الصعيد الداخلي واجهت روسيا قوى انفصالية طالبت بإقامة الحكم الذاتي إذ أعلنت جمهوريات ذات سيادة ضمن الاتحاد الروسي، وعليه فإن الاتحاد الروسي في الوقت الحاضر يتألف من المكونات التالية ٢١ جمهورية ٦٤ اوبلاست (منطقة) ٩ كرايس (منطقة اوسع واكثر كثافة سكانية) اوبلاست واحد بحكم ذاتي يهودي ومدينيتين ذات اهمية فدرالية هما موسكو وبطرسبرج حيث تتمتع كل مكون بفيدرالية وصلاحيات اكثر من غيرها^٣. وإذا تحدثنا عن البنية الاجتماعية الروسية نقول ان روسيا دولة متعددة القوميات عدد سكانها ١٤٢ مليون و ٢٠٠ ألف نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢ فيها ١٣٠ جماعة عرقية أهمها الروسية والتترية والأوكرانية والبشكيرية والأرمينية .

أما من ناحية الديانة فهي متعددة الديانات وهناك أكثر من ٩ آلاف طائفة أو تجمع ديني مسجل في روسيا لكن الأرثوذكسية غالبية تليها الديانة الإسلامية ١٩ مليون مسلم ثم البروتستانتية مليونين أما اليهود ٢ بالمائة من عدد سكان روسيا^٤. وفيما يخص القدرات الاقتصادية كان الاقتصاد عاملا أساسا من عوامل انهيار الاتحاد السوفيتي حيث اضطر الرئيس يلتسن الى اعتماد ما يسمى بعلاج الصدمة كحل امثل للازمة الاقتصادية وذلك بالانتقال الى نمط الاقتصاد الرأسمالي دفعة واحدة وهذا ما أدى الى إصابة روسيا بأزمة اقتصادية عام ١٩٩٨ كادت تؤدي الى إفلاس الدولة. في تموز ١٩٩٢ صدر المرسوم الرئاسي بخصخصة مشروعات الدولة كلها باستثناء القليل منها وقد بدأت بالفعل المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة عام ١٩٩٢ عندما قامت الحكومة بتوزيع صكوك على المواطنين بدون مقابل (قيمة الصك ١٠ آلاف روبل) يمكن استخدامها في شراء أسهم في المؤسسات المملوكة للدولة التي تتم خصصتها أو استثمار هذا الصك في البنوك أو بيعه والحصول على قيمته نقداً.

ومن ناحية أخرى انضمت روسيا الى صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٢ بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق والحد من التضخم وسد عجز الميزانية. إلا إن هذه السياسة الإصلاحية في عهد يلتسن لم تكلل في مجملها بالنجاح لما لها من آثار وانعكاسات سلبية منها انهيار سعر صرف الروبل وتدهور مستويات المعيشة وكذلك الاختلال في توزيع الدخل والثروة، فغالبية الشعب الروسي يعاني من الفقر والعوز الاقتصادي وهذا أدى الى ارتفاع نسبة البطالة.

أما بالنسبة للمقدرات العسكرية الروسية فهي محدد مهم ضمن عناصر الدولة فروسيا ذات قوة عسكرية لا يستهان بها حيث ورثت من الاتحاد السوفياتي ترسانة نووية وأسلحة إستراتيجية وقد نجحت في تحديث جيشها تكنولوجيا فيما ينافس العالم الدولي.

المطلب الثاني: الدستور وتقسيم السلطات

أما بالنسبة لطبيعة النظام السياسي فهو أمر ضروري حيث يحدد فهم المناخ الذي تتمحور حوله الحياة السياسية في البلد ودرجة الديمقراطية والإصلاحات السياسية التي تجري فيه. ويمثل الدستور ذلك الخط العام الذي تسير فيه الدولة، وقد ظلت روسيا محكومة بدستور ١ نيسان ١٩٧٨ حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الى أن وضع دستور جديد بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٣ وافر بغالبية ٦٢ في المائة من الأصوات وبلغت نسبة المشاركة ٩٥ في المائة من الناخبين^٥.

يتكون دستور عام ١٩٩٣ من مقدمة وجزأين: الجزء الأول يتضمن أحكام الدستور في تسعة فصول أساسية، تناولت أسس النظام الدستوري، حقوق الإنسان والمواطنين، صلاحيات رئيس الدولة والبرلمان، والحكومات المحلية والقضائية. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن تسعة فقرات ختامية وانتقالية حيث إن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري لها عملة واحدة هي الروبل ولغة رسمية هي اللغة الروسية وعاصمة هي موسكو وهي أيضا دولة علمانية لا يوجد دين رسمي للدولة، وتتولى الحكومة الفدرالية المركزية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية وتوقيع المعاهدات الخارجية وأمور الحرب والسلام والدفاع وغيرها، أما بالنسبة لأمر التعليم والتربية والثقافة والصحة والرياضة فهي من اختصاص الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية والوحدات الإدارية في آن واحد^٦. وعلى الرغم استمرار الضياع والفوضى خاصة في المجال الاقتصادي فلا احد يستطيع أن ينكر أن دستور ١٩٩٣ خلق استقرار سياسيا في البلاد^٧.

إن النظام السياسي المعمول به في روسيا في ظل دستور ١٩٩٣ هو نظام رئاسي، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات وذلك بالاقتراع العام السري المباشر ويشترط أن لا يقل عمره عن ٣٥ سنة ولا يجوز انتخابه لأكثر من مدتين متتاليتين كما انه لا يوجد سن للتقاعد.

وبهذا فإن النظام السياسي الروسي يتكون من:

١- السلطة التنفيذية تنقسم بين:

أ- رئيس الدولة يعد رأس الدولة ينتخبه الشعب كل اربع سنوات، يحدد الرئيس أسس السياستين الخارجية والداخلية كما يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، يملك حق نقض التشريعات، يتولى معالجة قضايا المواطنة

في روسيا الفدرالية، يمنح أوسمة الشرف في الدولة وله حق العفو العام له حق حل مجلس الدوما والدعوة الى إجراء انتخابات جديدة حيث يمكن وصف نظام الحكم الروسي بالسلطة العمودية .

وتجدر الإشارة الى إن الرئيس السابق ديمتري مدفيديف وقع في ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي المتعلقة بتمديد فترة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما . وقد اعتمد القانون في مجلس الدوما في ٢١ أيلول وصادق عليه المجلس الفدرالي في ٢٦ كانون الأول وتتضمن التعديلات زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من ٤ الى ٦ سنوات ، ومجلس الدوما من ٤ الى ٥ سنوات^٨ .

ب-الحكومة تقسم مهماتها بين عدد من الوزارات يملك بعض منها وكالات فدرالية ويقوم بمهام فدرالية ، يتولى مسؤوليتها ويعين الرئيس رئيس الحكومة -رئيس الوزراء- ويصادق الدوما على هذا التعيين ، تباشر الحكومة عملها بانجاز السياستين الداخلية والخارجية وتتولى شؤون الميزانية الفيدرالية وتشرف على إعداد السياستين المالية والنقدية وتكفل قواعد القانون وحقوق الإنسان والحريات^٩ .

٢-السلطة التشريعية البرلمان او الجمعية الفدرالية وهي هيئة نيابة عليا في روسيا حيث وزعت الوظائف والصلاحيات للجمعية الفدرالية بين مجلسين هما الدوما نواب الشعب ومجلس الاتحاد ممثلو الكيانات الفيدرالية. ينتخب مجلس الدوما بحسب الدستور لمدة خمس سنوات ، تعتبر الجمعية الفدرالية هيئة برلمانية واحدة لكن هذا الأمر لا يعني إن مجلسيها يعملان عملاً مشتركاً يقضي الدستور بان يعقد كل من مجلس الاتحاد والدوما اجتماعات منفردة ماعدا حالات ثلاث هي الاستماع الى رسائل رئيس الدولة ورسائل المحكمة الدستورية وخطابات رؤساء الدولة الأجنبية.

٣-السلطة القضائية هي سلطة مستقلة وتعمل بشكل منفصل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية و يتكون النظام القضائي الروسي من محاكم فدرالية ودستورية وقضاة صلح. يعترف دستور روسيا بالتعددية السياسية والحزبية والمساواة بين الأحزاب أمام القانون بغض النظر عن المبادئ والأهداف الواردة في برامجها . حيث وصل عدد الأحزاب قبيل الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ الى قرابة ٤٠ حزب سياسي دخلت في تحالفات نتج منها ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ-اتجاه اليمين يمثلها الاصلاحيون الراديكاليون حيث يؤيد التحول السريع نحو اقتصاد السوق والخصخصة والنظر الى الغرب كتجربة رائدة في ذلك.

ب-اتجاه اليسار يتبناه القوميون ويركزون على وحدة روسيا والعودة الى ما قبل الشيوعية ويفضلون العودة الى النظام المركزي .

ج-اتجاه الوسط يحاول ان يجمع بين التيارين السابقين فهو يحمل خصائص مشتركة لأنه يؤمن بالديمقراطية من جهة والإصلاح الاقتصادي من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد تصف ليليا شيفتسوا الباحثة والمتخصصة في الشؤون الروسية شكل النظام الروسي وهيمنة الرئيس بقولها " إن النظام الروسي هو أنموذج مميز من أنظمة الحكم ،تتشمل مواصفاته على مبدأ الرعاية الأبوية، وهيمنة الدولة على الفرد، والانحراف عن العالم الخارجي، مع الطموح بأن تكون روسيا دولة عظمى

وفي قلب هذا النظام يقبع الزعيم الكلي للسلطة الذي يعلو على قوة القانون، والذي يحتكر كل السلطات من دون أي محاسبة الذي يهشم كل المؤسسات الأخرى ويحولها الى مجرد وظائف إدارية وثانوية^{١٠}.

المبحث الثاني:- تطور الحياة السياسية في روسيا والقوى المؤثرة فيها

نحاول في هذا المبحث تتبع التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الروسية خلال مرحلتين قبل وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة وبعده. كذلك القوى المؤثرة على الحياة السياسية.

المطلب الأول: الحياة السياسية الروسية قبل وبعد وصول بوتين الى سدة الحكم

عاشت روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكما ذكرنا سابقا ببؤادر أزمة سياسية فائقة حيث شهد عام ١٩٩١ انقلابا عسكريا على غورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفياتي وبعدها بدأت مرحلة الرئيس بورييس يلتسن الذي شهد عهده إخفاقات سلبية في ظل ضياع قانوني وفراغ هائل في النظم التي يفترض إن يستند اليها في أحكامه وتدابيره وهذا اثر تأثيرا واضحا على الاقتصاد الروسي^{١١}. وفي العام ١٩٩٨ ونتيجة الفوضى والاضطراب والضياع والمرض الذي مر به الرئيس بورييس يلتسن عاشت روسيا أسوء أزمة اقتصادية ومالية فهبطت قيمة الروبل الى رقم قياسي وتوقفت موسكو عن تسديد إقساط ديونها لصندوق النقد الدولي ، وعين يفغيني بريماكوف الاكاديمي ووزير الخارجية رئيسا للوزراء فأعاد الأمل للاقتصاد الروسي ولكن المافيا والمقربين من يلتسن حاربوه فأقاله يلتسن وعين على وقع أزمة الشيشان خلفا له فلاديمير بوتين الذي كان اصغر رئيس حكومة سناً في تاريخ روسيا ورأى فيه الرئيس القادم للبلاد كما صرح بذلك شخصيا بعد أن تخلى له عن المركز واستقال في كانون الأول ١٩٩٩ ليكون بوتين رئيسا بالوكالة وفق ما ينص عليه الدستور^{١٢}.

كانت روسيا يلتسن مزيجا غريبا ومزعجا من الاستمرارية والتغيير على حد تعبير الباحثة ليليا شيفتسوا توليفة عجيبة من الحكم، روسيا القديمة مع عناصر ديمقراطية ليبرالية. إن الضعف الذي أصاب رئاسة يلتسن وتداعي سلطته بسبب الانهيار المالي كشفنا عن جوهر نظام الحكم الذي اوجده ويمكن تسميته بحسب شيفتسوا بالملكية المنتخبة، واضعف يلتسن بصفته رئيسا النظام الروسي عن طريق فتح المجتمع على الغرب لكنه بحفاظه على مبدأ حكم الرجل الواحد حافظ على رمز القصور الذاتي للنظام الروسي ليس في ذهنية الشعب فحسب بل في نموذج الحكم الرئاسي وفي علاقات السلطات بالشعب^{١٣}.

من ثم جاء الرئيس فلاديمير بوتين* الذي شهدت مرحله رئاسته للاتحاد الروسي (٢٠٠٠-٢٠٠٨) نهضة سياسية واقتصادية وإعادة تأسيس لمرتكزات الدولة المتداعية واسترجاع لهيبة موسكو على المستويين الداخلي والخارجي وتتعرز مكانتها بين دول العالم الى إن أصبحت مساهما رئيسيا في الخارطة الجيوسياسية للعالم خاصة في الشرق الأوسط .

دخل بوتين قويا الى الكرملين كرئيس منتخب بعد ان كان رئيسا بالوكالة في ٧ أيار ٢٠٠٠. (وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ١٤ آذار ٢٠٠٤) قبل انتخابه للمرة الأولى استقاد بوتين من مواد الدستور الروسي لعام ١٩٩٣ والصلاحيات الواسعة التي توفرها للرئيس في إدارة شؤون الدولة، وتمكن رغم التحديات التي واجهته خلال ثلاثة أشهر من توليه الرئاسة بالوكالة وقبل انتخابه من استخدام هذه الصلاحيات للفصل بين

المنتفعين والسلطة، محذرا رؤساء الشركات الكبرى من مستقبل غامض ومن مخاطر الشيوعية فيما لو تخلوا عنه في الانتخابات .

إن سر نجاح بوتين وفوزه هو التزامه سياسة الوسط فهو أوحى لرجال حكم ستالين بأنه ضمان لهم، فيما طمأن الأحزاب والمجتمع المدني الذي رعى حركاته انه الضامن للديمقراطية والحريات .

سعى بوتين لبناء نظام سلطوي قوي ولاشك ان حرب الشيشان ١٩٩٩ أحسن مثال على إرجاع هبة الدولة باعتماد هذه الحرب التي قادها ضد المسلمين المتمردين في الشيشان وتحويلها بسرعة قياسية الى صراع داخلي بين مجموعات شيشانية محلية متنازعة رفعتة خلال أربعة أشهر الى القمة في السياسة الروسية. حيث وصلت سطوته الى حد السيطرة على موازنات حكومات الأقاليم وترهيب قياداتها عن طريق تهديدهم بالإحالة الى القضاء^{١٤}.

ولتحقيق هدف إعادة هبة الدولة اعتمد على سياسيين من ذوي خلفيات استخباراتية وأمنية واسند اليهم مناصب عليا في الدولة وفي مقدمتهم سيرغي ايفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي، كل ذلك كان جزء من محاولات بوتين استرجاع هبة الدولة .

كذلك نجح في إعادة الاعتبار للصناعات العسكرية وهي الأهم في مجال التصدير السلعي الخارجي، حيث وقف التضخم والحد من تقشي البطالة ، وبهذا انخفضت الديون الخارجية بنسبة ٧٠ بالمائة وارتفع الدخل القومي لروسيا من ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ الى ٩٢٠ مليار عام ٢٠٠٦^{١٥}.

استطاع بوتين أن يجعل نفسه رمزا للحلول الوسط وان يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين من دون التخلي عن العلاقات مع الاتجاه اليميني الليبرالي. وأدت هذه السياسات الى ظهور قدر كبير من التفاهم بين الرئيس والبرلمان ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات. هذا كله جعل المراقبين يصفون التطورات الحاصلة في روسيا بأنها تمثل مرحلة جديدة تجمع فيها بين قبضة واسعة وثروة هائلة وبراماتية احترافية في التعامل مع الأضداد.

المطلب الثاني: القوى المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية الروسية

يمكن القول أن الحياة السياسية الروسية تخضع لتأثير جميع القوى الداخلية المؤثرة في الساحة السياسية الروسية منها النخب العسكرية وجماعات المصالح والرأي العام والصحافة ومؤسسة الكنيسة وسيتم تناولها وفقاً للاتية:

اولاً: الجيش: أن تدخل الجيش في العمل السياسي هو حالة من حالات الفراغ السياسي والأمني للبلد وإذا نظرنا الى الحالة الروسية نجد ذلك واضحاً فبالرغم من محاولات يلتسن ملئ الفراغ في النظام السياسي الروسي إلا انه ظل يعاني من تهيش وفراغ سياسي. لكن منذ وصول الرئيس بوتين الى الحكم بدأ بإعادة تأهيل الدولة ومؤسساتها وتجلّى بوضوح اعتماده على الكادر الأمني والاستخباراتي لإدارة الوظائف المدنية للدولة ، خلال فترة قصيرة من الحكم سمح لبعض قادة الجيش بدخول الانتخابات ليصبحوا محافظي الأقاليم والمقاطعات ويكونون جزءاً من الكادر الحكومي.

وبحسب دراسة قام بها معهد علم الاجتماع الروسي فإن المخابرات تشكل وسيلة في أيدي المؤسسة العسكرية، تستخدمها في ممارسة السلطة وتؤكد الدراسة ان ٣٥ في المائة من الوزراء المنتدبين الذين عينوا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ هم من هذه المؤسسة^{١٦}. اذ أعاد الاعتبار للصناعات العسكرية والأبحاث وأقرت موازنة الدولة لعام ٢٠٠١ بدون مشاكل مع مجلس الدوما، حيث أعلن في خطابه السنوي أمام مجلس الدوما في أيار ٢٠٠٣ إن تحديث الجيش وتجهيزه هو هدف استراتيجي في سياسته المستقبلية، وقد سمحت له التدفقات المالية العائدة من أسعار النفط بتنفيذ هذه الخطة وتطوير الترسانة العسكرية الروسية في شتى المجالات^{١٧}. وبهذا استطاع بوتين ان يسيطر على الحياة السياسية داخل روسيا وخارجها أيضا واستعادة مكانتها كأول مصدر للسلاح في العالم وأيضا تأكيد حضورها على الساحة الدولية خاصة في الشرق الأوسط.

ثانياً: النخب السياسية والاقتصادية: ذكرنا سابقاً، ان بوتين اعتمد على تثبيت أركان حكمه على المجاميع الأمنية والاستخباراتية وكان لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية الروسية بالأخص التي تمكن في حماية حدودها من التأثير الغربي، ومن جانب آخر ظهرت نخبة مدفوعة بقاعدة من رجال الاقتصاد والقانون والأعمال التي تؤيد فكرة واحدة وهي خروج روسيا الى الغرب. مع ظهور اتجاه ثالث يعدل بين الاتجاهين. وبهذا أصبحت العلاقة بين الاقتصادي والسياسي ذات انعكاسات واضحة على صناعة القرار السياسي الروسي والمبادرة الى إجراء إصلاحات داخلية فيه، حيث عمل بوتين على وضع يد الدولة بالكامل على قطاعي النفط والغاز وشجع الاستثمارات الغربية في السوق الروسية. وبهذا عمل على تقوية علاقاته برجال الأعمال الروس اللذين لهم ارتباطات مالية واقتصادية بمستثمرين غربيين وبهذا تنامي تأثير بوتين صاحب النفوذ على الداخل والخارج.

ثالثاً: الأحزاب السياسية: اذ بدأت التعددية الحزبية منذ عام ١٩٨٩ واتسع وجودها ونشاطها حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ الى حوالي ٤٠ حزب سياسي، وتضم كما ذكرنا سابقاً، الأحزاب ذات الاتجاه القومي والأحزاب الشيوعية وأحزاب الوسط. يمكن القول إن ما يلاحظ على الأحزاب الروسية أنها تتسم بأنها محدودة العضوية وليس لها فروع في كافة روسيا ولعل أكبر حزب هو الحزب الشيوعي.

رابعاً: تأثير الرأي العام: بدا الاهتمام باستطلاعات الرأي العام في العديد من المؤسسات الروسية وهذا مؤشر على توسع نطاق مفهوم الديمقراطية في روسيا الحديثة، اذ شملت الاستطلاعات حول الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى الفرد وكذلك الأمور التي تخص الانتخابات والرئاسة وكان للرأي العام الأثر البالغ في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أرجعت بوتين الى سدة الحكم .

خامساً: الصحافة والإعلام: يمكن القول إن للصحافة والإعلام دور محوري في أي نظام سياسي حيث حصلت الصحافة الروسية على قدر كبير من الحرية في عهد غورباتشوف وفي عام ١٩٩٣ اصدر البرلمان الروسي قانوناً للصحافة يكفل لها الحماية والعمل بحرية، إلا انه من الناحية العملية مازالت الصحافة الروسية تعاني قيوداً وقدرًا من التبعية فهي تعاني من تدخل رجال المال والشركات الكبرى في تحديد سياستها^{١٨}.

إن الصحافة ليست بعيدة عن الصراع بين الرئيس والبرلمان ومن ذلك الخلاف الذي حدث بين العاملين في جريدة الازفستيا (ويؤيدهم يلتسن) وقادة البرلمان حول السيطرة على الجريدة والذي انتهى بقبضة

الفريق الأول عليها. وقد اهتم الرئيس بوتين بالصحافة والإعلام حيث اعتبره الدعامة الأساسية للدولة تتحكم بقنوات التلفزيون التي تنتشر على الأقاليم الروسية كافة. حيث استخدم التلفزيون كأداة رئيسية لتدمير منافسي بوتين خلال الفترة التي كان يحضر فيها للحكم ١٩٩٨-١٩٩٩. ومن الجدير بالذكر إن رأس المال اليهودي له تأثير كبير في هذا المجال حيث يسيطر على صحف مهمة عديدة وكذلك على قنوات تلفزيونية.

سادساً: الكنيسة: لقد تبنى دستور ١٩٩٣ مبدأ العلمانية الفصل بين الدين والسياسة، على الرغم من أن الدستور لم يحدد ديناً رسمياً للدولة إلا إن روسيا تعتبر نفسها دولة مسيحية أرثوذكسية. وقد تزايد دور الكنيسة في عهد بوتين حيث إن هناك تقارب بينه وبين البطريرك كيريلس الذي وصف الأول بأنه (معجزة الرب)، وهكذا ومنذ إعادة انتخاب بوتين رئيساً للبلاد تعالت أصوات القساوسة ورهبان الكنيسة بالدفاع عنه ضد منابوئيه حيث حصل على دعم كبير من بطريرك الكنيسة كيريلس الذي جعل بوتين الرجل الذي استطاع انتشال روسيا من الأزمة التي دخلت فيها بمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي واعتبره قائداً إصلاحياً أرسلته العناية الإلهية لينقذ البلاد. حيث كانت لهذه التصريحات الأثر البالغ في نفوس المؤمنين الروس فاندفعوا للتصويت لمصلحة الرئيس بوتين^{١٩}. ومن جهة بوتين فقد خصص ١٠ مليارات دولار لإعادة بناء أماكن العبادة وتمويل المدارس الدينية. إن هذا التناغم بين رئيس الدولة والكنيسة كان له الأثر بالسماح لرجال الدين إلى الترشيح إلى الانتخابات بعد أن حظرتها في الماضي حيث أصدرت مرسوماً عام ٢٠١١ يسمح لهم بالترشيح بهدف حماية مصالحها وهذا تطور كبير يعطينا صورة واضحة عن طموحات الكنيسة في الحياة السياسية الروسية.

الخاتمة

من هذا كله يمكننا القول إن روسيا حققت تقدماً كبيراً على جميع الجهات في القرن الواحد والعشرين واستعادت مكانتها كقوة عظمى، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي بدء بها بوتين والتي تعطلت إنشاء حكم سلفه بوريس يلتسن وقيامه بثورة في السياسة الخارجية عن طريق الانفتاح على الغرب وقد استهل نوعاً جديداً من القيادة السياسية (البراغماتية، عقلانية)، مع نوع من الحكم يمكن التوقع به بشكل أكبر مما كان عليه أسلافه.

حيث إن تطوير صيغة حكم متلائمة مع العقلية الروسية ومقتضيات بناء دولة جديدة هو بحد ذاته يعتبر تحدياً للامرات التي تعرضت لها روسيا خلال فترة انتقال حكمها، حيث استطاع بوتين من الاهتمام ببناء الاقتصاد وتطور قدرات البلد الدفاعية وكذلك تأسيس نظام سياسي يناسب احتياجات الدولة من أجل ضمان مستقبل لنفسها. لذلك فإن متطلبات النظام الديمقراطي لا تكتفي ببناء نظام سياسي وإنما تجعل لهذا النظام روحاً تحركه حتى تتحرك الدولة والمجتمع معاً بخط متواز للإمام.

وهنا نتفق مع التوصيف الذي قدمته شيفتسوفاً عن روسيا "فما تزال روسيا عصية على الأجوبة الواضحة، إن هذه الدولة ستكون دولة هجينة لفترة طويلة من الزمن، وكلا من المتشائمين والمتفائلين سيجدون الحجج التي تدعم وجهه نظرهما حول روسيا، وكلاهما سيكون على صواب وفي نفس الوقت على خطأ... إن

روسيا بالرغم من كل انتكاساتها وآلامها وفنائها المتعصبة، ليست فقط تحافظ على بقاءها واستمراريتها، بل إنها تتحرك ومع أنها تعرج، إلا أنها تتحرك.. واعتقد بأنها تتحرك نحو المستقبل" ٢٠.

الهوامش والمصادر

- ١- مروان إسكندر، الدب ينقلب نمرأ/ روسيا: الولادة الجديدة، طبعة ٢٠١١، ص ٢٨
- ٢- ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة ترجمة طه الولي، دار علاء الدين / دمشق ٢٠٠١، ص ٥١
- ٣- مروان إسكندر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠
- ٤- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨، ص ١٦
- ٥- نبيه الأصفهاني، مستقبل الحياة السياسية في روسيا الاتحادية بعد الانتخابات البرلمانية مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٥ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٩٥
- ٦- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠١٣، ص ١٧١
- ٧- ليونيد ميليشين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠
- ٨- الدستور الروسي على موقع روسيا اليوم www.arabic.rt.com
- ٩- Basic facts about Russia: political system www.russiapedia.rt.com
- ١٠- إبراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة "رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، باتنة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، ص ٩٠
- ١١- ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥
- ١٢- ولیم نصار، روسيا كقوى كبرى، مقال في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣٤
- ١٣- ليليا شيفتسوف، روسيا وبوتين، ترجمة بسام شيجا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦، ص ٢٩-٣٠
- * كان الرئيس فلاديمير بوتين قبل ان يصبح رئيسا لروسيا الاتحادية عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨ مسؤولا في الحزب الشيوعي السوفييتي ومديرا للمخابرات الخارجية K.G.B
- ١٤- خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، بحث في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢٠ سنة ٢٠٠٨، ص ٥٢
- ١٥- ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، دراسة في مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨ كانون اول ٢٠٠٨، بيروت، ص ٧٨
- ١٦- بكتاش ماسيني، الاتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية لروسيا منذ سنة ٢٠٠٠: دراسة حالة اسيا الوسطى، الجزائر ٢٠١٣، ص ٢٢
- ١٧- ايمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥
- ١٨- ابراهيم بولمكاحل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣
- ١٩- إميل أمين، الكنيسة الأرثوذكسية. هل توجه الحياة السياسية الروسية؟ الشرق الأوسط ٢٠-٢٠١٢ على الموقع <http://archive.aawsat.com/details.asp?section>
- ٢٠- ليليا شيفتسوف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٦